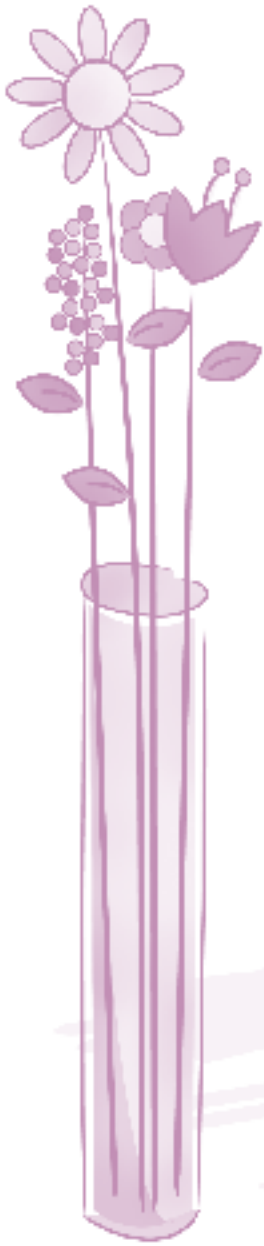

مسرد مفاهيم
ومصطلحات

النوع الاجتماعي

(تمت إعادة نشر أجزاء من الكتيب ضمن اتفاقية خاصة مع اليونيفيم)

المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"
رام الله - فلسطين
حزيران، 2006

الطبعة الأولى حزيران 2006

منشورات مفتاح 2006 - مشروع النوع الإجتماعي، السلام و الأمن
بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)

© حقوق النشر والطبع محفوظة لـ
المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"

القدس: بيت حنينا، الشارع الرئيسي، عمارة القدومي، الطابق الأول
هاتف: 1842 585 2 972 +
فاكس: 5184 583 2 972 +

رام الله: شارع المصايف، عمارة الرماوي، الطابق الرابع
هاتف: 9490 298 2 972+
فاكس: 9492 298 2 972+

ص.ب 69647 القدس 95908
بريد إلكتروني: info@miftah.org
الصفحة الإلكترونية: www.miftah.org

شكر وتقدير

تتقدم المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح" إلى جميع من ساهم في إخراج هذه السلسلة من الكتيبات في صورتها الحالية، وبخاصة كلاً من الأشخاص التالية أسماؤهم (الأسماء مرتبة أبجدياً):

- أهيلة شومر
- رحاب صندوقة، مؤسسة جذور للإنماء الصحي والاجتماعي
- سناء العاصي، مفتاح
- ليلى بكر، صندوق الأمم المتحدة للسكان
- هديل رزق- القزاز، باحثة في قضايا المرأة والتنمية

كما نشكر جميع المؤسسات الأعضاء في منتدى مكافحة العنف ضد المرأة، وممثلاتها في اللقاءات المختلفة، (أسماء المؤسسات مرتبة أبجدياً):

- جمعية الدفاع عن الأسرة
- جمعية العمل النسوي لرعاية وتأهيل المرأة
- جمعية المرأة العاملة للتنمية
- جمعية تنظيم وحماية الأسرة
- جمعية تنمية المرأة الريفية/الإغاثة الزراعية
- طاقم شؤون المرأة
- مركز الإرشاد النفسي والاجتماعي
- مركز الدراسات النسوية
- المركز الفلسطيني للإرشاد
- مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي
- مركز بيسان للبحوث والإنماء
- مركز سوا كل النساء معاً اليوم وغداً
- مركز شؤون المرأة/غزة

وأخيراً وليس آخراً، نتقدم بالشكر لطاقم الدعم الفني:

- ربى حسن- مفتاح
- وعبد الرحمن أبو شمَّالة- المحرر والمدقق اللغوي.

كلمة مفتاح

يعاني الشعب الفلسطيني من ممارسات الاحتلال الإسرائيلي القمعية والمتواصلة منذ العام 2000، وقد أدت هذه الممارسات التي كان من أبرزها الحصار الاقتصادي والجغرافي إلى ارتفاع حاد في معدلات الفقر، وتدمير البنى الاقتصادية للشعب الفلسطيني، ما أدى إلى زيادة العنف بين الفلسطينيين وانتقاله من المجال العام إلى المجال الخاص. وتعتبر النساء أكثر فئات المجتمع معاناة، فسياسة القمع الاحتلالي من جهة، وثقافة المجتمع التمييزية ضد النساء من جهة أخرى، أديتا إلى مضاعفة معاناتهن.

ولهذا، فقد قامت "مفتاح" بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بتنفيذ مشروع "النوع الاجتماعي، السلام والأمن" الذي يهدف إلى التعرف على واقع العنف المتعلق بالنوع الاجتماعي والخدمات التي تُقدم لضحاياه من جهة، وإلى تعزيز العمل المشترك بين المؤسسات العاملة في مجال مكافحة العنف من جهة أخرى. ويأتي العمل على هذا المشروع استجابة لقرار الأمم المتحدة 1325 للعام 2000، القاضي بحماية النساء وقت الحروب والنزاعات، وإلحاقه بالقرار القاضي بضرورة حماية النساء الفلسطينيات في الأراضي المحتلة، حيث ظهرت هناك حاجة لأهمية توحيد مفاهيم العنف المتعلق بالنوع الاجتماعي.

وفي تشرين الأول من العام 2004، نفذت "مفتاح" برنامجاً تدريبياً حول مهارات الاتصال والتواصل في العمل مع ضحايا العنف المتعلق بالنوع الاجتماعي، وذلك بهدف تزويد المؤسسات المشاركة بالمهارات والمعرفة حول آليات التواصل مع ضحايا العنف المتعلق بالنوع الاجتماعي، من خلال تعزيز وعي مقدمي الخدمات للنساء في القطاع الحكومي، وخلق شبكة داعمة للتغيير والمراجعة، كما قامت بإعداد حالة دراسية حول العنف المتعلق بالنوع الاجتماعي في فلسطين.

وفي خطوة لاحقة، عملت "مفتاح" بشكل متواصل مع المنظمات غير الحكومية على متابعة توحيد المفاهيم لأشكال العنف الممارس في الأراضي الفلسطينية.

تشكل هذه السلسلة باكورة جهود حثيثة ومضنية قادتها "مفتاح" ومنتدى المنظمات الأهلية لمكافحة العنف ضد المرأة، وتتويجاً لسياسة "مفتاح" الرامية إلى المساهمة في تعزيز قدرات المؤسسات في هذا الشأن، وطرح القضايا ذات الأولوية المجتمعية.

يحتوي الكتيب الأول من هذه السلسلة "مسرد مفاهيم ومصطلحات الحقوق الإنجابية" على عرض المفاهيم المتفق عليها لدى منظمات منتدى مناهضة العنف ضد المرأة، والمتعلقة بالحقوق الإنجابية، فيما يمثل الكتيب الثاني "مسرد مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي" إعادة نشر أجزاء من سلسلة مفاهيم النوع الاجتماعي التي نشرها يونيفم، بالاتفاق بينه وبين صندوق الأمم المتحدة للسكان. أما الكتيب الثالث "منتدى المنظمات الأهلية لمكافحة العنف ضد المرأة"، فهو نشرة تعريفية بالمؤسسات الأعضاء في منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمكافحة العنف ضد المرأة وبعض أهدافها وأنشطتها، بالإضافة لبعض المؤسسات الداعمة أو الصديقة للمنتدى، وإن لم تكن أعضاء فيه.

نأمل أن تساهم هذه السلسلة في تكامل الجهود في سبيل مكافحة العنف، وفي تنفيذ إستراتيجية عمل موحدة بين المؤسسات من أجل التقدم في مجال مكافحة العنف ضد النساء.

د. ليلي فيضي
الأمين العام

مقدمة

إن تعريف وتحديد المفاهيم والمصطلحات الأساسية باللغة العربية لموضوع النوع الاجتماعي (الجندر)، قد أصبح من الأمور الضرورية، وبخاصة أن العديد من مراكز الأبحاث والدراسات العربية والمنظمات الدولية قد نشطت لإيجاد ترجمة لهذا المصطلح، وبالتالي تعريف المفاهيم والمصطلحات المرتبطة به.

وهناك مجموعة من المصطلحات والمفاهيم، بالإضافة إلى ما درج استخدامه من كلمات ارتبطت بمجال المرأة في التنمية (WID)، والجندر والتنمية (GAD). وغالباً ما يواجه العاملون في مجال التنمية، والباحثون، والمدربون، والمهتمون كافة، صعوبات في إيجاد تعريفات واضحة ومحددة لها في اللغة العربية.

ومن الممكن تحقيق الدمج الكامل للمرأة في التنمية، وبناء مسيرة التنمية نحو الأفضل، من خلال إدراج شؤون الجندر في نشاطات المنظمات الحكومية وغير الحكومية وبرامجها.

ويشير النوع إلى أن تحديد أدوار الجنسين يفرز مشكلة اجتماعية، وأن الاختلافات في الأوضاع ليس أساسها الاختلاف البيولوجي، بل اختلاف في الرؤى والمفاهيم والمعتقدات واختلاف في الثقافة أيضاً. وعليه، فإن هناك اختلافاً بين النساء في الشرائح المختلفة، كما أن هناك اختلافاً في علاقات الرجال والنساء في المجتمعات والطبقات المختلفة.

ومفهوم النوع يختلف عن مفهوم الجنس. فهذا الأخير، يشير إلى الاختلافات البيولوجية البحتة، بين الذكر والأنثى، في حين يشير مفهوم النوع إلى التكوين الثقافي والاجتماعي الذي يجعل من الذكور رجالاً والإناث نساءً، ولكل منهما أدوار ووظائف محددة.

وعليه، فإن تلك الأدوار، تكون قابلة للاختلاف وفق الثقافات، والظروف والأزمنة المختلفة، لتاريخ البشرية. وعلى ضوء هذا المفهوم، يمكن إحداث تغيير، في مجتمع ما، لتحديد أدوار كل من النساء والرجال ووظائفهم. ولما كان التغيير يتم بواسطة المجتمع، فمن الممكن أن يتم التأثير على مجتمع ما، لإحداث التغيير من أجل حياة أفضل بين النساء والرجال. ومن أجل ذلك، استخدم لفظ (جنس)، ليشير للمحددات والاختلافات البيولوجية للأدوار والوظائف التي يصعب تغييرها، ولفظ (نوع) يشير للمحددات والاختلافات الاجتماعية والثقافية للأدوار والوظائف التي يمكن تغييرها.

ولتسهيل استخدام هذه المصطلحات، فقد أعدت منظمة اليونيفيم قائمة بالمفاهيم والمصطلحات الأساسية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التعريف الدقيق لكثير من هذه المفاهيم والمصطلحات قد يتباين من بلد إلى آخر، آملين الاستفادة منها من قبل المؤسسات الرسمية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية.

وقد استلم المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، العديد من الملاحظات القيمة على قائمة المصطلحات من لجان الجندر ضمن (منظومة) المنسق المقيم للأمم المتحدة في بعض الدول العربية، إضافة إلى مناقشة هذه المصطلحات خلال اجتماع خاص عقد مع ضباط الاتصال الجندري لمنظمات الأمم المتحدة، وبخاصة في لبنان، وفلسطين، حيث كان لملاحظاتهم وآرائهم قيمة كبيرة في إعادة صياغة المصطلحات. فلهم كل الشكر والتقدير.

أولاً

مفاهيم ومصطلحات تتعلق بالنوع الاجتماعي

"النوع" تعبير واسع الاستعمال في العلوم الاجتماعية، وهو، وإن كان يستخدم أحياناً بديلاً بسيطاً عن "الجنس"، قد يدل على عملية معقدة تجعل الجنسين الذكر والأنثى أشخاصاً اجتماعيين يحملون في أنفسهم من المعاني التي يربطونها بأعمالهم الخاصة، رغبات وبصمات واتجاهات منظمة اجتماعياً فيما يخص ما يكوّن الذكورة والأنوثة. وبذا، فإن "النوع" تعبير يشير إلى إنتاج هذا التنظيم الاجتماعي للجنسين في فئتين مميزتين مختلفتين: رجالاً ونساء.

مفهوم النوع الاجتماعي

هو عملية دراسة العلاقة المتداخلة بين المرأة والرجل في المجتمع، وتسمى هذه العلاقة "علاقة النوع الاجتماعي" (Gender Relationship)، وتحددها وتحكمها عوامل مختلفة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية، عن طريق تأثيرها على قيمة العمل في الأدوار الإنجابية والإنتاجية والتنظيمية التي تقوم بها المرأة والرجل.

وعادة ما يسود تلك العلاقة عدم الاتزان على حساب المرأة في توزيع القوة، وتكون النتيجة احتلال الرجل مكانة فوقية، بينما تأخذ المرأة وضعاً ثانوياً في المجتمع.

الجنس (SEX)

يحتوي المعنى الواسع لكلمة جنس وجنسانية (Sex, Sexuality) على مجموع الطبائع الجسمية والفسيولوجية الخاصة بالذكور (الجنس الذكر) والإناث (الجنس الأنثوي)، كما أنها تخلق وتناسل فرقاً وفوارق ليس على مستوى ما ذكرناه أعلاه فحسب، بل سيكولوجياً أيضاً. ويحدد الجنس بصفة أدق بما يلي:

- من الجانب التشريحي؛ أي التركيب الداخلي للأعضاء التناسلية، وبخاصة المميزات الأولية الجنسية التي يمكن تشخيصها منذ الولادة.
- من الجانب الفسيولوجي؛ أي ذلك الذي يخص وظائف هذه الأعضاء، ومن ضمنها يمكن ذكر القدرة الجنسية والإنسانية أي المميزات الجنسية الثانوية.
- من الجانب الأحيائي؛ أي الغدد الصماء التي تسمح بتنشيط هذه الأعضاء وتطويرها منذ ظهور المميزات الجنسية الثانوية وتشغيلها حتى آخر الحياة، عبر المراحل المختلفة التي يمر بها الإنسان، والتي تتمثل أهمها في: الولادة، والبلوغ، والعجز.

خلاصة القول أن التخلق الجنسي يتم على مستوى الصبغيات والخلايا الجنسية، والأعضاء والأفراد، وبالتالي فإن الجنس يعني تواجد مجموع المميزات الجنسية الأولية والثانوية وكذلك الوظائف.

وفي التعريف العام لمفهوم النوع، نسعى إلى تثبيت نقطتين مهمتين وهما:

1. النوع ليس الجنس Gender is not sex.
2. النوع ليس المرأة Gender is not a woman.

وعندما نتكلم عن النوع، فلا نعني به الأنثى، ولكننا نعني به المرأة مقابل الرجل معاً، وبالتحديد العلاقة بينهما.

النوع لا يولد به إنسان (يتكون اجتماعياً)، وبالتالي فهو قابل للتغيير. أما الجنس فيولد به الإنسان (بيولوجياً) وبالتالي فإنه غير قابل للتغيير.

أدوار النوع الاجتماعي (Gender Roles)

ويعني هذا المصطلح أن الأدوار التي يقوم بها كل من الجنسين هي أدوار تشكلها الظروف الاجتماعية، وليس الاختلاف البيولوجي. فعلى سبيل المثال، إذا كانت تربية الأطفال، وأعباء العمل المنزلي مرتبطة تقليدياً بالمرأة، فإن ذلك ليس له علاقة بتكوينها البيولوجي كامرأة. إذ أن هذه الأدوار يمكن أن يقوم بها الرجل أيضاً. وعليه، فإن أدوار النوع الاجتماعي تختلف عن أدوار الجنس البيولوجي. فالأولى من الممكن أن تكون متبادلة بين الجنسين، في حين أن الثانية تتسم بالثبات. إن أدوار النوع الاجتماعي هي تلك التي يحددها المجتمع والثقافة لكل من النساء والرجال على أساس قيم وضوابط وتصورات المجتمع لطبيعة كل من الرجل والمرأة، الذكر والأنثى، وقدراتهما واستعدادهما، وما يليق بكل منهما حسب توقعات المجتمع.

توزيع النوع الاجتماعي للعمل (Gender Division of Labor)

يشير تقسيم أو توزيع النوع الاجتماعي للعمل إلى تقسيم العمل بين النساء والرجال على أساس التصورات ونظم القيم السائدة عن كل واحد منهم، والناجّة عن عملية "التطبيع الاجتماعي" في الأسرة والمؤسسات المجتمعية الأخرى (المدرسة، وسائل الإعلام...)، وتستعمل كل المجتمعات البشرية وسيلة التوزيع هذه كمبدأ لتنظيمها، كما أسلفنا.

وتبرز الملاحظة العلمية أن هذا التوزيع ليس جامداً، بل إن للشخص الواحد العديد من الأدوار. وقد تكون هذه الأدوار مقبولة عامة، إلا أن أحدها قد يتغلب على الآخر حسب الظروف، ما يؤدي إلى فقدان التوازن بينها، وهو ما ينتج عنه غالباً انعكاسات على معاش الفرد، وبخاصة في حالة الصراع والاصطدام بين الأدوار والمصالح الخاصة بكل واحد منها.

ويشتد هذا الوضع حدة وصرامة في المجتمعات العربية، حيث يعترف للمرأة بدورها الأسري فقط؛ أي بدورها كزوجة، وأمّ، وربّة بيت، بينما يقع تجاهل على ما تقوم به من أعمال إنتاجية داخل البيت وخارجه. وحتى بالنسبة إلى الرجل، فإنه إذا أراد أن يخرج عن الحقل المحدد له على أساس دوره الإنتاجي في مقر العمل (خارج البيت)، وعن مهمته الأساسية التي تكمن في كسب العيش والإنفاق على الأسرة، فإن إسهامه، مهما كان، سوف يقلل من قيمته كرجل، ولا تعطى أية أهمية لما يأتي به من أعمال كمساعدة الزوجة في البيت، أو تأدية أي عمل يعتبر من طرف المجتمع عملاً نسائياً.

دور المرأة الإنتاجي (Women's Productive Role)

ما زال الكثير ينكر بشكل عام، دور المرأة الإنتاجي، مرتكزاً في ذلك على التعريف المحدود لهذا المفهوم (بضائع، خدمات: بيع وتبادل)، أو مكتفياً فقط بتقييم عملها عندما يكون مأجوراً، علماً بأن العمل المأجور (Paid Work) يشمل الأعمال التي تتقاضى المرأة عنها أجراً في قطاعات العمل المختلفة؛ سواء أكانت تعمل لحساب الغير (القطاع العام، والقطاع الخاص) أم في مشاريع لحسابها الخاص.

إلا أن الرؤية قد تطورت الآن وأصبحت هناك مطالبة بتقييم كل مجهودات المرأة. وتندرج ضمن هذه المجهودات الأعمال الإنتاجية المتعددة التي تقوم بها المرأة في محيط الأسرة وخارجه، بما في ذلك العمل غير المأجور (Non-Paid Work)، أخذاً في الاعتبار أن الأغلبية العظمى من النساء لا يتقاضين أجراً عن معظم الأعمال التي يقمن بها. وتشمل الأعمال الإنتاجية للمرأة الأعمال المرتبطة بدورها الأسري، وكذلك المرتبطة بمجال الزراعة؛ كالعناية بالمواشي، والدواجن، وخدمة الأرض. كما تشمل أيضاً مساعدة أفراد الأسرة من الرجال في الحرف والصناعات التقليدية. والملاحظ أن هذا الصنف من الأعمال يتسم بالاختفائية (Invisibility) على الرغم من أهميته؛ سواء في الريف أم في المدن.

ويمكن إرجاع ذلك لعدم الاعتراف به وعدم تقديره لأنه خارج نطاق "الدور الرسمي"؛ سواء في محيط الأسرة أم من جانب القائمين على تصميم وتنفيذ برامج ومشاريع التنمية ومخططاتها. فلحد الآن، ما زالت الإحصاءات الرسمية تتجاهل عمل المرأة غير المأجور.

دور المرأة الإنجابي (Women's Reproductive Role):

غالباً ما يميز بين الأنشطة الإنتاجية أو الاقتصادية من ناحية، والأنشطة الإنجابية أو أنشطة المحافظة على الموارد البشرية من ناحية أخرى. فالأنشطة الإنجابية وأنشطة الحفاظ على الموارد البشرية هي الأنشطة التي يتم القيام بها من أجل التكاثر ورعاية الأسرة والمجتمع، بما في ذلك جمع الوقود والمياه، وإعداد الطعام، ورعاية الأطفال، والتعليم، والرعاية الصحية، وصيانة المنزل. وهذه الأنشطة التي غالباً ما ينظر إليها على أنها ليست اقتصادية لا يدفع عنها أي تعويض مالي، وغالباً ما تستبعد من حسابات الدخل القومي ومن الإحصاءات الوطنية.

يمثل الإنجاب و"الإنجابية" الدور الرئيسي للغالبية العظمى من النساء العربيات، ويشمل بصفة عامة ومبسطة الحمل والولادة وإرضاع الأطفال وتربيتهم ورعاية الأسرة. وعندما نقول الدور الرئيسي نعني بأنه الدور الوحيد المعترف به للمرأة من طرف المجتمع، وموقف تقييم تأديتها لهذا الدور. وترتكز تربية البنت منذ استقبالها عند الولادة على تحضيرها إلى تأدية هذا الدور في أوانه على أحسن ما يرام. وتهيأ البنت وتشجع امرأة المستقبل على تفهم وضعها الاجتماعي (Social Status) الأساسي باعتبارها زوجة وأمّاً وعلى النظر إلى الأطفال باعتبارهم الطريق الأساسي لضمان احترامها والاعتراف بها من طرف المجتمع، ويكون الوسط العائلي الممثل الأفضل للمجتمع، حيث يكون ضغطه شديداً على الفتاة في جميع مراحل حياتها، وبخاصة عند البلوغ. ويتمحور هذا الضغط حول ثلاثة أسئلة جوهرية: "ألم تتزوجي بعد؟"، ثم بعد ذلك الزواج "لماذا لم تنجبي بعد؟"، وإذا اكتفت بعدد صغير من الأطفال، وبخاصة إذا لم يكن بينهم ذكور، يبقى المجتمع يترقب ويحاول إقناعها لمواصلة مهمتها النبيلة المقدسة "الجنة تحت أقدام الأمهات".

دور المرأة المجتمعي أو (دور المرأة التنظيمي)

(Women Community Management Role)

ويشمل الدور في المقام الأول نشاطات تقوم بها النساء على مستوى الجماعة أو المجتمع، وتعتبر امتداداً لدور (إعادة الإنتاج) لضمان توفير الموارد النادرة والحفاظ عليها بالاستهلاك الجماعي مثل

الماء، والرعاية الصحية، والتعليم. وهذا يعتبر عملاً تطوعياً غير مدفوع الأجر تم أداؤه في أوقات (الفراغ). وهي نشاطات يقوم بها الرجال في المقام الأول على مستوى المجتمع. وهذه النشاطات تنظيمية على المستوى السياسي الرسمي، وتكون في غالبية الوقت في إطار العمل السياسي القومي (مثل المشاركة في المجالس، واجتماعات القرى، وقيادة الاحتفالات ... الخ).

فنحن نجد أن الفلاحة التي تقوم بإنتاج الذرة أو الخضراوات لإطعام عائلتها، لا يتم تصنيفها كعاملة، في حين أنها تعد مساهمة في الاقتصاد والمجتمع حين تبيع إنتاجها هذا، وتستخدم حصيلته في إنتاج الطعام. ونتيجة لذلك، فإن مزارع "الزراعات المعيشية" يعتبر أقل مهارة وإنتاجاً مقارنة بالمزارع المنتج للحبوب، نظراً لأن موارده أقل. ولا تعد أي من الأعمال (إعادة الإنتاج) داخل المنزل عملاً؛ فالعمل الاجتماعي غير الرسمي بالنسبة للنساء والرجال لا يعد عملاً.

ينظر إلى الرجل على أساس تأديته لدورين مهمين: الدور الإنتاجي ودور القائد في الجماعة (ولي الأمر على مستوى الأسرة، أو المقرر السياسي على المستويين المحلي والوطني). لكن، ولئن بدأنا نلاحظ أن العديد من الرجال أصبح يشارك بدرجات متنوعة في الأعمال الخاصة بالمنزل، أو بعناية الأطفال، وأن العديد من النساء أصبحن يشاركن في الحياة العامة والسياسية (ما جعل البعض يخترع للمرأة دوراً رابعاً: الدور السياسي)، فإن دورهم يظل غير محدد بوضوح في هذه المجالات، إذ ما زالت الأولى تعتبر من مسؤوليات المرأة، والثانية من مسؤوليات الرجل، في أغلبية المجتمعات.

ومع هذا، فلقد اقترح بعض المحللين في العديد من مناطق العالم، إضافة دور ثالث إليها، ويتضمن هذا الدور الأنشطة التي تقوم بها لأسباب متنوعة (كالضغوط الناتجة عن إعادة الهيكلة الاقتصادية) في المستوى المحلي، بالمدن أو الريف. ومن هذه الأنشطة، على سبيل المثال، تقديم بعض الخدمات الجماعية، منها تدبير موارد البيئة كالماء، والوقود، والأرض، وكذلك الأعمال التي تقوم بها مع غيرها من النساء والرجال لخدمة المجتمع المحلي، وتتفاوت هذه الأعمال باختلاف ظروف الأسرة ومستواها الاجتماعي والاقتصادي.

احتياجات النوع الاجتماعي العملية (Practical Gender Needs (PGNs)

يشير هذا المصطلح إلى إنجاز المهام المحددة للنساء والرجال في إطار تقسيم النوع الاجتماعي للعمل. وهو يخص المدى القصير والاحتياجات اليومية كتوفير الأكل، والماء والطاقة، وغالباً ما تعتبر تلبية الاحتياجات المذكورة من مسؤوليات المرأة. وكما يكون للمرأة والرجل أدوار مختلفة حسب المقاييس التي حددت سابقاً، فقد تكون احتياجات النوع الاجتماعي هي الأخرى مختلفة حسب أدوار النوع الاجتماعي ومقاييسها (السن، والعرق، والطبقة، والخلفية ...). لذا، فإن أحسن طريقة لتعرف هذه الاحتياجات هي طرح السؤال على الجماعة أو الأفراد المعنيين مباشرة، لأنهم أدرى بها. ولأن أدوار النوع الاجتماعي ومقاييسها تتنوع حسب تنوع الجماعات؛ عاداتها ومعتقداتها وظروفها المعيشية، تنشأ الحاجات العملية عن التقسيم التقليدي للعمل طبقاً للجندر بالنسبة للمرأة والرجل، وهي نتيجة لترتيب المرأة في المقام الثاني بعد الرجل، الذي لا يعد محل تساؤل أبداً. إن احتياجات النوع الاجتماعي العملية تعد استجابة أو رد فعل على الضرورة المباشرة في سياق معين، وهي احتياجات عملية بطبيعتها، وكثيراً ما تعنى بالظروف المعيشية غير المناسبة مثل توفير المياه والرعاية الصحية والتوظيف ... الخ.

احتياجات النوع الاجتماعي الإستراتيجية Strategic Gender Needs (SGN)

هي الاحتياجات التي يتم تحديدها، على أساس ترتيب المرأة في المقام الثاني بعد الرجل في المجتمع. وهي تحدد على ضوء علاقتها بالرجل. وتختلف هذه الاحتياجات طبقاً للسياق الذي توضع فيه، وبناءً على علاقتها بتقسيم العمل طبقاً للنوع الجنسي، وكذلك علاقتها بالسلطة والسيطرة. ويمكن أن تتضمن موضوعات مثل الحقوق القانونية والمساواة في الراتب، وتحكم المرأة في جسدها. إن مواجهة احتياجات النوع الاجتماعي الإستراتيجية يساعد على تحقيق قدر أكبر من العدل ويغير الأدوار الموجودة، ما يجعله تحدياً ضد وضع المرأة في مكان أقل.

يعني هذا المصطلح تغيير وضع المرأة الاجتماعي (Women Social Status) المتسم أساساً بالتبعية إلى الرجل. وبينما يهتم المنهج الأول (PGNs) بالأدوار الموجودة في الوقت الراهن، يتجاوز المنهج الثاني (SGNs) تلك الأدوار، ويهدف إلى ترقيتها قصد الوصول إلى إنصاف وعدالة أكثر بين النساء والرجال. وتخص "احتياجات النوع الاجتماعي الإستراتيجية" المدى الطويل، وتتضمن على سبيل المثال:

- أمن المرأة الشخصي وحمايتها من العنف.
- إزالة جميع أشكال التمييز في المجال المالي، والثقافي، بالمعنى الشامل.
- الحصول المتساوي على التعليم.
- التقليص من أعباء العمل في المنزل.
- التقسيم العادل في مجال العمل، بصفة عامة.
- الاختيار الحر والاستقلالية في مجال الإنجاب.

ومن البديهي أن أهداف مثل هذه، تحتاج إلى مساندة الحكومات للقطاعات والأنشطة التي ينتظر من المرأة أن تنجزها على أكمل وجه. من جهة أخرى، فإنه لا بد من الإشارة إلى دور الجماعات النسائية النشيطة (المنظمات غير الحكومية)، التي أصبحت تكون قوة ضغط حقيقية بنضالها في مجال تلبية الاحتياجات الإستراتيجية، في معظم البلدان، ومنها العربية.

وكما كان الحال بالنسبة لاحتياجات النوع الاجتماعي العملية، فاحتياجات النوع الاجتماعي الإستراتيجية لا بد أن تحدد هي الأخرى من طرف المعنيين مباشرة بها. وهكذا، فإذا كانت امرأة تعاني من الفقر وسوء التغذية أو الجوع، وما ينتج عن كل ذلك، إلى حد وفاة أطفالها، فإنه لا يمكن أن نتحاور معها، عن الحقوق الإنجابية، أو حرية الاختيار، أو المساواة بين الجنسين، نظراً لانشغالاتها الآنية.

الوعي بالنوع الاجتماعي (Gender Awareness)

ويعني هذا المفهوم القدرة على تحديد المشاكل المرتبطة بالفرق بالأدوار المحددة للجنسين، حتى وإن لم يكن ذلك واضحاً وجلياً في كثير من الأحيان. ويتطلب ذلك القدرة على معرفة أن للمرأة رؤى واهتمامات مختلفة بسبب أوضاعها وأدوارها، ومحاولة شرح وتحليل الأسباب وتقييم الاختلافات والتمايز.

الجهل بالنوع الاجتماعي (Gender Blindness)

يعني عدم المقدرة على ملاحظة وجود أدوار ومسؤوليات يحددها جنس الإنسان، وبالتالي عدم المقدرة على إدراك حقيقة أنه يمكن أن تترتب على السياسات والبرامج والمشاريع آثار مختلفة على النساء والرجال.

ويعني إهمال الحقيقة المتمثلة في أن الأدوار الجندرية وما يتعلق بها من مسؤوليات، يمكن أن تختلف عن بعضها البعض. ونتيجة لذلك، لا يتم إدراك أن سياسات وبرامج ومشاريع التنمية يمكن أن تؤدي إلى تأثيرات مختلفة على كل من المرأة والرجل.

المساواة بين النوع (Gender Equality)

ويعني ألا يكون هناك تمايز واختلاف بين الأفراد على أساس الجنس، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتوزيع الموارد والعائدات وتوفير الخدمات، والحقوق والواجبات، وذلك حسب مؤشرات خاصة توجد المساواة بين النوع. إضافة إلى أنه يعني أيضاً المساواة في الفرص والنتائج بين أفراد المجتمع. إن قرار الأمم المتحدة الخاص بالقضاء على أنواع التمييز كافة ضد المرأة ينبغي أن يفهم بصورة واسعة بأنه يشير إلى ضرورة المساواة في الفرص والواجبات وفي الحياة العملية، بل وفي كل نشاط من أنشطة الحياة المختلفة، وعلى نطاق القطاعات الاقتصادية المختلفة.

تحفيز الإدراك والوعي بالنوع الاجتماعي (Gender Conscientization)

ويعني هذا المفهوم، العملية التي يتم من خلالها الوصول إلى إدراك أن المشاكل والعقبات التي تواجهها مجموعة ما، من خلال تجارب أفرادها المشتركة، هي نتيجة ممارسات التمييز والتهميش. وضمن إطار عملية تنمية المرأة، هناك ضرورة للوعي الجماعي والإدراك المشترك، بهدف أن يدرك الجميع؛ رجالاً ونساءً، كمجموعة، حقوقهم والمشاكل التي تواجه الجميع ووجود التمايز ضد النساء، ومناقشة كل ذلك بصورة جماعية يستطيعون من خلالها تحليل الأسباب وتسليط الأضواء عليها.

ومن الممكن أن تتم عملية رفع الوعي والإدراك عبر الزيارات المنزلية، والنقاش، والإعلام والخطب، وكل الوسائل المتيسرة التي يمكن استخدامها لتحقيق ذلك. إذ أن الوعي والإدراك يشكلان الخطوة الأساسية في عملية تمكين وتقوية المرأة وإلغاء التمييز وتحقيق المساواة من جهة، ويشكلان في الوقت نفسه أساساً مهماً لعملية التنمية بصورة عامة من جهة أخرى. ومن خلال الوعي والإدراك، يتم تقريب وجهات النظر المتعارضة من خلال فهم النساء والرجال طبيعة المعوقات وأسباب المعاناة التي يعيشونها، والحاجة لتعبئة المجموعة لمواجهة العقبات التي تقف في طريقهما. إضافة إلى ذلك، هناك مبدأ نقاش المشاكل العامة، الذي يعتبر إجراءً أساسياً يمكّن النساء والرجال، على حد السواء، من أن يكونا مشاركين أساسيين في عملية التنمية، وليسا منتفعين فقط. ويتضمن مبدأ الوعي والإدراك الوقوف على الاختلافات، وعوامل التخلف، وتحليل الأسباب، ووضع التصورات الممكنة في السعي للتخلص من هذه الاختلافات، والفجوة النوعية، والمشاكل والمعوقات، ومظاهر التخلف ... الخ.

الأثر الناجم عن اختلاف النوع (Gender Differentiated Impact)

ويعني نتائج الأنشطة التي تعتبر بأن لها آثاراً مختلفة على حياة الرجال والنساء. ويختلف هذا التأثير باختلاف النوع الاجتماعي، بحيث يمكن أن يكون التأثير غير متساوٍ.

أهداف الجندر (Gender Goals)

وهي عبارة عن التعبيرات والانعكاسات الملموسة والواضحة للتغيرات المحبذة في مجال الجندر والتحسينات في الحياة الاجتماعية. ومن أمثلتها المشاركة المتزايدة للمرأة الريفية في الإنتاج الزراعي، والشراكة المتزايدة بين الأزواج والزوجات في العمل المنزلي ومهمات رعاية الأطفال، والقضاء على الصورة التقليدية/ النمطية لأدوار الرجال والنساء في الكتب المدرسية، وحماية المساواة في فرص التشغيل.

آثار الجندر (Gender Impact)

وهي عبارة عن آثار ملحوظة ومحددة للخطط والسياسات والخدمات، مثلاً زيادة الدخل والمهارات المطورة، حيث يمكن لهذه الآثار أن تحدث تغييرات أو فروقات في المجالات الأخرى.

قضايا الجندر/الاهتمامات (Gender Issues/ Concerns)

قضايا، اهتمامات، ومشكلات تنشأ عن اختلاف الأدوار للرجل والمرأة في المجتمع، وكذلك عن التساؤل حول العلاقة بينهما.

مؤشرات على أساس الجندر (Gender – Based Indicators)

يتضمن المقاييس الثلاثة التي تحدد من خلالها التنمية البشرية، إلا أن هذه المقاييس أو المتغيرات تختلف في المحتوى ومستوى التحليل، والهدف.

وفي هذا الإطار، فهي لا بد أن تعكس التفاوت الاجتماعي بين النساء والرجال، ويكون نتيجة قياسها، المعامل الجبري للتفاوت (عدم المساواة) بين النساء والرجال، وترمي المنهجية التي ترتكز على هذا المؤشر إلى (معالجة) ظاهرة عدم المساواة، ومن هنا فهي تهدف إلى التغيير، على المدى الطويل.

وهكذا، فإن هذا المؤشر لا ينخفض في بلد ما، عندما ينخفض فقط مستوى تنمية الرجال والنساء معاً، ولكن أيضاً عندما تتسع فجوة التنمية بين النساء والرجال، ما ينجم عنه انعكاسات سلبية على مستوى البلد ومكانتها ضمن البلدان الأخرى.

سيطرة الأبوية (Patriarchy)

تعتبر ممارسة قديمة الأزل في جميع المجتمعات (المتقدمة والأقل نمواً)، حيث يعتبر الرجل داخل الأسرة الأب الروحي المهيمن والمسيطر على الموارد والقرارات. وفي نطاق خارج الأسرة يحوز الرجل دائماً على المناصب الإدارية والشرعية والتنفيذية، وهو دائماً له نصيب أكبر في فرص التعليم، والتوظيف، والتدريب، والثروة.

إن هذا النمط أصبح متوارثاً ومسيطراً على نوعية ومستوى مشاركة دور المرأة. فمثلاً على مستوى الأسرة نجد الرجل قليلاً ما يشارك في الأعمال المنزلية اليومية. كما نلاحظ دائماً أن هنالك تفرقة في التربية بين الولد والبنت. كل منهما مهيأ للقيام بدور محدد ومخصص لا يسمح بالتعاون والمشاركة. فهذا النمط من التربية الأسرية أصبح متوارثاً حتى أنه ينعكس على دور كل منهما خارج المنزل وعلى النطاق العام أيضاً.

العادات والممارسات الخاطئة والضارة (Harmful Traditional Practices)

هنالك العديد من الممارسات المرتبطة بالعادات الاجتماعية والثقافات القديمة. حيث تعمل على هضم حقوق المرأة كإنسان له دور في المجتمع. ومن ضمن هذه الممارسات:

- الزجر والاضطهاد (يشمل الضرب والإساءة).
- الحرمان من التعليم والعمل والأنشطة الاجتماعية والسياسية.
- عدم الاهتمام من جانب الأسرة لتحقيق ذات المرأة واستقلاليتها. بل على العكس من ذلك نجد أن العادات تشجع المرأة على أن تعتمد على أخيها الرجل مادياً ومعنوياً وثقافياً.
- نظرة الرجل للمرأة وفقاً للاعتقاد السائد بأن المرأة ليست لها القدرات الذهنية والفكرية التي تمكنها من اتخاذ القرار السليم. والقيام بالعمل كما هو مطلوب.
- السيطرة الأبوية والتربية منذ فترة الطفولة. مبنية على عدم المساواة بين البنت والولد. المتمثلة في ترشيد دور وواجبات كل منهما على الآخر.
- العادات الضارة مثل انخفاض سن الزواج.
- التقاليد والمعتقدات الخاطئة مثل عدم استخدام وسائل تنظيم الأسرة.

إن هذه الممارسات السالفة. منها ما يضر مباشرة بصحة المرأة جسمانياً ونفسياً. ومنها ما يعمل على حرمانها اقتصادياً واجتماعياً. ومنها ما يقلل من تحقيق الذات وصولاً للرفاهية والمساواة والمشاركة المطلوبة.

إن مفهوم النوع الاجتماعي يجعلنا نحلل العوامل التي تؤدي إلى عدم المساواة والعدالة بين الجنسين. كما يمكننا من التعرف على الأساليب التي ينبغي اتباعها لتحقيق تلك المساواة والعدالة.

علاقات السلطة (Power Relations)

يؤدي تفاوت الفرص بين الجنسين إلى عدم توازن القوى بينهما. وكذلك العكس. إذ يمكن أن نقول إن توزيع العمل أو الأدوار يكون مبنياً على علاقات قوة أو سلطة مستنسخة عن تلك التي توزع الأدوار الاجتماعية التقليدية. وتتمثل هذه الأدوار التقليدية في سيطرة الرجال على موارد الإنتاج ومصادر السلطة. وبالتالي سيطرة الرجل على المرأة في مراكز صنع القرار. سواء أكان ذلك في محيط الأسرة (الداخل) أو العمل (الخارج)؛ أي في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويكون لهذا انعكاسات سلبية على وضع المرأة. إذ أنها تحرم من فرص الترقي و/أو صنع القرار حتى فيما يتعلق بحياتها الشخصية (كتنظيم أسرتها مثلاً). فتبقى في مكانة متدنية في المجتمع بوجه عام.

مفهوم علاقة النوع الاجتماعي (Gender Relationship)

هو عملية دراسة العلاقة المتداخلة بين المرأة والرجل في المجتمع. وتسمى هذه العلاقة (علاقة النوع الاجتماعي) (Gender Relationship). وتحددها وتحكمها عوامل مختلفة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية، عن طريق تأثيرها على قيمة العمل في الأدوار الإنجابية والإنتاجية والتنظيمية التي يقوم بها كل من المرأة والرجل. وعادة ما يسود تلك العلاقة عدم الاتزان على حساب المرأة في توزيع القوة. ويتبع ذلك أن يحتل الرجل مكانة فوقية، بينما تأخذ المرأة وضعاً ثانوياً في المجتمع.

تابعية الجندر (Gender Subordination)

ويعني الخضوع لـ/أو البقاء تحت رحمة جنس واحد. وعادة يجعل المرأة غير قادرة على التحكم بالموارد الاقتصادية وغيرها.

التحليل النوعي (Gender Analysis)

هو الجهد المنظم المبذول من أجل توثيق فهم أدوار الرجال والنساء في مجتمع معين وبيئة معينة. ويشمل القضايا الرئيسية التالية:

- تقسيم العمل لأغراض الأنشطة الإنتاجية ونشاط إنجاب الأطفال.
- التعرف على الموارد والسيطرة عليها والاستفادة منها.
- العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تؤثر في كل من النقطتين السابقتين.

ويعبر أيضاً عن الأسلوب المنتظم المستخدم في دراسة التأثيرات المختلفة للتنمية على المرأة. وهناك علاقة كبيرة بين الجندر وكيفية تقسيم العمالة بين الرجل والمرأة. ومقدار الوقت الذي يجب قضاؤه في تنفيذ العمل، ونوع الموارد المتاحة (مثل المال، والسلع المادية، والأرض) التي يحصل كل منهما عليها ويسيطر عليها. ويعني التحليل النوعي التساؤل المستمر عن الكيفية التي يؤثر بها نشاط معين في مجال التنمية على المرأة بصورة مختلفة عن تأثيره على الرجل وفق معايير محددة.

نسبة النوع الاجتماعي (Gender Percentage)

هي النسبة بين الذكور والإناث بين سكان معينين. ويعبر عنها عادة في صورة عدد الذكور لكل 100 من الإناث. وتتفاوت نسبة النوع بعد الميلاد نتيجة لاختلاف أنماط الوفيات والهجرة لكل من الذكور والإناث داخل المجتمع السكاني.

نسبة الجنس (النوع) = عدد الذكور/عدد الإناث x ك = 5304101 / 5168479*100= 103,6

تصنيف البيانات والمعلومات حسب الجنس (ذكر وأنثى) (Gender Disaggregated Data):

تعني جمع المعلومات في دراسات ميدانية وتحليل نتائجها على أساس تقسيم الجنس إلى ذكر وأنثى؛ فمثلاً البيانات المتعلقة بوضع الرجل والمرأة، والأدوار الاجتماعية - الاقتصادية لمختلف مجموعات الرجال والنساء.

تحليل الوضع (Gender Based Situation Analysis)

تقدير أو تقويم وضع المرأة في المجتمع نسبة إلى الرجل. ويراجع أدوار المرأة والرجل ومشاركتهما في مختلف النشاطات الاقتصادية والسياسية، والثقافية الاجتماعية. ويقيس كذلك مدى حصولهما على الفرص المتاحة، ويتفحص المنافع المطلوبة لكل منهما.

التحكم (Control)

ويعني هذا المصطلح قدرة الفرد ذكراً كان أم أنثى في التأثير على الأحداث وتوجيهها لحماية حقوقه ومصالحه. وفي إطار تمكين المرأة، يعني أن تكون للنساء والرجال فرص متساوية في التحكم بالموارد والعائدات.

ومساعدة المرأة للوصول إلى مرحلة التحكم تعتمد بصورة أساسية على بلورة وعيها وإدراكها لأوضاعها وحقوقها ومشاركتها في كل نشاط.

وحتى تتحقق عملية تمكين المرأة لا بد من تعريفها بكيفية مواجهة التمييز وعدم المساواة في توزيع الخدمات والتغلب عليهما، وكسب دعم الرجل، والحصول على الموارد. إن مرحلة التوعية والتعبئة، ثم رفع قدراتها على المشاركة في عمليتي التخطيط واتخاذ القرار، وتدريبها على التحكم في أمورها، هو السبيل المؤدي إلى قمة اكتمال عملية التمكين. والعمل على تعديل وتغيير القوانين والتشريعات، بحيث تتمكن المرأة في التحكم بالمصادر.

تفاوت الفرص/ محدودية الوصول إلى الموارد

(Disparities & Opportunities or Limited Access)

عند التطرق إلى توزيع الأدوار أو العمل بين المرأة والرجل، يجب الإشارة إلى تفاوت الفرص المتاحة أمام كل منهما في الحصول على الموارد والخدمات، المترتب على نوعية التوزيع نفسه في جميع المجالات، ومنها:

- التعليم والتدريب
- العمل وكسب المال
- الخدمات الصحية والعناية الغذائية
- ملكية الأراضي والعقارات
- المشاركة الاجتماعية والسياسية
- الحقوق الانتخابية
- حقوق استلام المناصب المهمة واتخاذ القرارات

نقاط تنسيق أو ضبط اتصال قضايا النوع الاجتماعي

(Gender Focal Points)

يقصد بهذا الأفراد داخل منظمة ما (مثلاً في الجهاز الحكومي أو في المنظمات غير الحكومية)، الذين يتولون مسؤولية البرامج المعنية بالنوع الاجتماعي والتنمية.

ويقصد به الفرد داخل النقاط المركزية المسمى من المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية لتولي مسؤولية التنسيق لبرامج استجابة الجندر داخل مؤسسته، ومع الآلية الوطنية للمرأة، ومع البيئة الخارجية.

التمكين أو التقوية (Women's Empowerment)

وهذا المفهوم يعتبر على قسط من الأهمية باعتباره عنصراً حيوياً، لا يمكن تجاهله في عملية التنمية، فعملية التمكين تعني بصورة خاصة: العمل الجماعي في المجموعات المقهورة أو المضطهدة لتخطي العقبات وأوجه التمايز التي تقلل من أوضاعهم، أو تسلب حقوقهم، ومواجهتها والتغلب عليها. إن مفهوم التمكين والتقوية يعتبر هدفاً أساسياً لتقدم المرأة، وتمكينها في اتخاذ القرار والمطالبة بالحصول على الحقوق والخدمات.

التخطيط مع مراعاة الجندر (Gender Planning)

هو التخطيط الذي يأخذ في الاعتبار تأثير السياسات والبرامج على تحقيق التوازن بين الجنسين، الذي يحاول بصورة إيجابية معالجة أوجه عدم التوازن في العلاقات الجندرية.

ويعني ذلك، ضرورة الأخذ في الاعتبار، عند التخطيط، الاختلاف في النوع. بعبارة أخرى، ضرورة أن تشمل عملية التخطيط مشاركة المرأة في جميع مراحل التخطيط للتنمية، وذلك ابتداءً من مرحلة تحديد المشكلة، وتوجيه الأهداف، حتى تشمل التنمية مواجهة مشاكل المرأة والرفع من مستوى حياتها الاجتماعية والاقتصادية.

التركيب السكاني من حيث العمر والنوع (Population Structure)

يعتبر العمر والنوع أكثر الخصائص الأساسية المميزة للسكان، ولكل أمة تكوينها السكاني المختلف من حيث العمر والنوع، أي الذكور والإناث في كل فئة عمرية. ويكون لهذا التركيب أثر كبير على السلوك السكاني والاجتماعي والاقتصادي لهذه الدولة.

برامج/ مشاريع استجابة الجندر

(Gender – Responsive Programme/ Project)

وهي برامج ومشاريع تشمل شؤون الجندر وتخاطبها. وهذه البرامج يتم إعدادها بعد استخدام تحليل الجندر وتخطيط استجابة الجندر.

مشاريع خاصة بالنساء تحديداً (Women Specific Projects)

هي المشاريع التي تستهدف النساء بصفة رئيسية من بين جميع الفئات الأخرى، بحيث تشارك فيها النساء مشاركة رئيسية. وفي الحالات المثالية، فإن النساء يقمن في إطار هذه المشاريع بأدوار تتعلق بتصميمها وإدارتها واتخاذ القرارات بشأنها، مع أن هذا ليس هو الحال دائماً. وحتى حين تأخذ المرأة دوراً فعالاً في إدارتها، تفشل هذه المشاريع لأنها لا تخاطب قضايا النوع الاجتماعي.

التخطيط المراعي للتقسيم حسب النوع (Gender – Sensitive Planning)

وهو التخطيط الذي يأخذ بعين الاعتبار أثر السياسات والخطط على النساء والرجال، ويراعي احتياجات النساء والرجال معاً.

المساواة مقابل الإنصاف (Gender Equality Vs. Gender Equity)

المساواة:

عبارة عن حالة مفترضة بعد إقرار القوانين والقواعد التي تلغي التمييز ضد المرأة وتنص على المساواة في المعاملة لكلا الجنسين. لكن هذه القوانين والقواعد لا تضمن بشكل تلقائي أن تستفيد منها النساء، ذلك أن هناك هياكل وممارسات تبقى في الطريق كمحددات.

الإنصاف:

عبارة عن مفهوم متصل بتوزيع العدالة، وإنصاف الجندر يتم من خلال تعديل الظروف الاجتماعية والتغلب عليها للسماح بالحصول العادل على الموارد والتحكم بها لكل من الرجال والنساء؛ مثلاً قد لا يوجد تحيز واضح ضد المرأة في سياسات التوظيف لدى الحكومة، لكن الأنماط الاجتماعية حول دور الرجل والمرأة يمكن أن تؤدي إلى تفضيل الذكور على الإناث في قبول طلبات التوظيف، حيث تقوم الحاجة إلى القوة الجسدية.

وعندما نتكلم عن الإنصاف نعني إعطاء فرص متساوية للذكور والإناث. ويعتبر الإنصاف وسيلة تحقيق المساواة.

المكانة (Status)

إن المكانة هي نموذج لسلوك الشخص وتتضمن المكانة حقوقاً وواجبات معينة، وهي تتعلق بمكانة وسلطة اجتماعية معينة، وكذلك موقف اجتماعي معين. إن مكانة الشخص يمكن أن تتغير من وقت إلى آخر طبقاً للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع. كذلك فإن مكانة النساء مقابل مكانة الرجال في مجتمع ما تتأثر بعقائد وتقاليد الثقافة في هذا المجتمع وبمكانتها الاجتماعية، إلى جانب توقعات الآخرين، والصورة التي يجب على كل فرد (سواء أكان امرأة أم رجلاً) أن يرسمها بنفسه.

الوضع مقابل المكانة (Situation Vs. Status)

الوضع:

هو مجال المرأة المباشر ووضعها الراهن من حيث الخبرة في الحياة الإنتاجية والإنجابية؛ مثلاً، يمكن أن يشير إلى الفترة الزمنية التي تقضيها المرأة في أعمال البيت اليومية نسبة إلى الرجل.

المكانة:

تشير إلى مكانة المرأة الاجتماعية والاقتصادية نسبة إلى الرجل، وتقاس مثلاً من خلال الفروقات في الأجور وفرص التشغيل، والمشاركة في الهيئات التشريعية، ومقاومة العنف والفقر ... الخ.

الآلية الوطنية للنهوض بالمرأة (National Women's Machineries)

هي كيان (أنظمة، مؤسسة) تعينه الحكومة ليكون مسؤولاً عن تنسيق و/أو رصد الدعم المقدم لقضايا المرأة على الصعيد القومي، وكذلك القيام بمبادرات تخدم تلك القضايا. وغالباً ما تكون الآلية الوطنية عبارة عن لجنة وطنية للمرأة.

وتقوم هذه الآلية برسم السياسات والإستراتيجيات والخطط الوطنية للمرأة، وتكون مسؤولة عن تنسيق ورصد الدعم المقدم لقضايا المرأة على الصعيد الوطني.

ثانياً

مفاهيم ومصطلحات تتعلق بالتنمية

التنمية (Development)

لا يزال مفهوم التنمية من أكثر المفاهيم مثاراً للجدل، لأنه لا يوجد تعريف شامل متفق عليه. ويستمد هذا المفهوم، وغيره من المفاهيم الأخرى المتعلقة به، معناه من النظرية، أو وجهة النظر التي يتبناها الشخص أو المسلمات الرئيسية عن طبيعة المجتمع والواقع الاجتماعي الذي يعيش الإنسان في ظله، ويتخذ موقفاً إزاءه.

ومن الممكن أن نعرف التنمية بأنها العملية التي تستهدف رفع مستوى دخول الأفراد وزيادة الدخل القومي، وإعادة توزيع الدخل الكلي بين أفراد المجتمع بصورة تؤدي إلى تقليل الفوارق. وبعبارة أخرى، فإن التنمية تعني عملية تحسين نوعية حياة المجتمع، مع تأكيد المساواة بين الجنسين في العائدات والحقوق والواجبات، وتوجيه اهتمام خاص ونشاط مركز على المجموعات التي تعاني من الفقر واللامساواة. وتشكل النساء نسبة كبيرة من هذه المجموعات، ومن ثم لا بد أن تعنى التنمية بقضايا المرأة كأمر جوهري من أجل تحقيقها.

خلاصة القول أن للتنمية البشرية وجهين:

- تحديد حقول الإمكانيات: تحسين الصحة، والمعرفة، والكفاءات (التأهيل) ... الخ.
- كيفية استعمال الأفراد للإمكانيات التي اكتسبوها: الإنتاج، استغلال أوقات الفراغ، الأنشطة الاجتماعية والثقافية والسياسية.

وإذا كان الدخل مهماً في هذا المجال، فإنه ليس بغاية في حد ذاته، ولا يمكن تقليص الوجود الإنساني في الجانب المادي فقط.

التنمية والنوع الاجتماعي (Gender and Development):

يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (U.N.D.P) في تقريره السنوي لسنة 1992 "التنمية المستدامة" أو "التنمية" بأنها "عملية توضع في إطارها السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية والزراعية والصناعية وسياسات الطاقة على نحو يفضي إلى تنمية لها أثر باق من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية". ومع ذلك، فليست التنمية مجرد قناة لتوفير الخدمات المناسبة، بل هي تتطلب أيضاً المشاركة الإيجابية لجميع أعضاء المجتمع، ولاسيما المرأة، وذلك على قدم المساواة مع الرجل. والمشاركة الفاعلة للمرأة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بوضعها الاقتصادي والاجتماعي وبنمط القيود الثقافية، وغيرها، التي تعوقها عن القيام بدور بناء في هذا المجال. وقد أصبح من المؤكد أن تحقيق التنمية المستدامة يتعذر دون مشاركة المرأة على مختلف المستويات: سواء الاجتماعية منها أم السياسية أم الاقتصادية.

مؤشر التنمية البشرية (Human Development Indicator):

يتضمن هذا المؤشر ثلاثة عناصر:

- مدة الحياة: وتقاس باعتماد العمر المتوقع عند الولادة.
- مستوى التعليم: ويقاس باستعمال مؤشر يتكون من ثلثي معدل تعليم الكبار (محو الأمية)، وثلث المعدل الإجمالي للدارسين (كل مستويات التعليم).
- مستوى المعيشة: ويقاس باعتماد الناتج القومي الإجمالي بالنسبة لكل ساكن.

ويحتوي مؤشر التنمية البشرية على المعدل الحسابي لمجموع العناصر الثلاثة المذكورة سالفاً. ويجب أن تكون هذه المؤشرات مفصلة حسب الجنس.

مؤشر المشاركة النسائية (Women Participation Indicator)

يتركز هذا المؤشر على ثلاثة متغيرات:

- مساهمة المرأة في حقل اتخاذ القرار.
- المنافذ المهنية المفتوحة للمرأة.
- مستوى دخل المرأة.

دليل التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي
(Gender-Related Development Index)

وهو يتضمن المقاييس الثلاثة التي تحدد من خلالها التنمية البشرية، إلا أن هذه المقاييس أو المتغيرات تختلف في المحتوى ومستوى التحليل، والهدف. وفي هذا الإطار، فهي لابد أن تعكس التفاوت الاجتماعي بين النساء والرجال، وتكون نتيجة قياسها، "المعامل الجبري للتفاوت" (عدم المساواة) بين النساء والرجال (GEM) (Gender Empowerment Measure). وترمي المنهجية التي ترتكز على هذا المؤشر إلى "معاقبة" ظاهرة عدم المساواة. ومن هنا، فهي تهدف إلى التغيير، على المدى الطويل. وهكذا، فإن هذا المؤشر لا ينخفض في بلد ما، عندما ينخفض فقط مستوى تنمية الرجال والنساء معاً، ولكن أيضاً عندما تتسع فجوة التنمية بين النساء والرجال، ما ينجم عنه انعكاسات سلبية على مستوى البلد ومكانتها ضمن البلدان الأخرى.

يقيس دليل التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي المنجزات المحققة في الأبعاد والمتغيرات نفسها التي يتناولها دليل التنمية البشرية، لكنه يأخذ في الاعتبار عدم المساواة في المنجزات بالنسبة للرجال والنساء كلما زاد التفاوت بين الجنسين في دليل التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي بالمقارنة مع ترتيبه حسب دليل التنمية البشرية. ودليل التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي هو ببساطة دليل التنمية البشرية المعدل هبوطاً ليأخذ في الاعتبار التفاوت بين الجنسين.

مقياس التمكين المرتبط بالنوع الاجتماعي
(Gender-Empowerment Measure)

يبين مقياس التمكين المرتبط بالنوع الاجتماعي ما إذا كانت النساء قادرات على المشاركة بنشاط في الحياة الاقتصادية والسياسية. ويركز على المشاركة، ويقيس التفاوت بين الجنسين في المجالات الرئيسية المتعلقة بالمشاركة الاقتصادية والسياسية، والمشاركة في صنع القرارات. ومن هنا فهو يختلف عن دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس، الذي يعتبر مؤشراً على التفاوت بين الجنسين في القدرات الأساسية.

تسهيل سبل الحصول على الموارد (Access to Resources)

يعني هذا المصطلح تسهيل السبل لحصول المرأة على الخدمات والمنتجات، مثل القروض، والإرشاد الزراعي والتخزين ... وكل ما من شأنه أن يؤدي إلى الزيادة في المنتجات، وتوفير السلع، وزيادة الدخل، وتحسين الوضع المعيشي.

وفي إطار التمكين، تعتبر عملية تسهيل الحصول على الخدمات والإنتاج، إحدى المراحل الخمس في إطار التمكين التي تتسم بأهمية خاصة في عملية تنمية المرأة. إذ أن التمايز في الحصول على الموارد والخدمات يعتبر إحدى العقبات الأساسية في طريق تنمية المرأة. إن تحقيق المساواة في حصول المرأة على الخدمات والإنتاج يعتبر هدفاً أساسياً لعملية تنمية المرأة.

الوصول والتحكم بالموارد (Access & Control)

من المهم التفريق بين الحصول على الشيء (مثل التمكن من فلاحة أرض يملكها شخص آخر)، وبين السيطرة (مثل امتلاك هذه الأرض والتمكن من تقرير كيفية استغلالها). وربما تحصل المرأة على الموارد، ولكنها لا تملك إلى حد كبير الحق في المشاركة في اتخاذ القرارات بشأن هذه الموارد.

الاستدامة (Sustainability)

تحتوي على ضمان حصول البشر على فرص التنمية دون إهمال مصالح الأجيال المقبلة، وهذا يعني ضرورة الأخذ بمبدأ التضامن بين الأجيال عند رسم السياسات التنموية، وهو ما يحتم بالتالي (مأسسة) التنمية في مفهومها الشامل من خلال المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بما يجعلها تساهم في ديمومة التنمية.

طريقة تكلفة الاحتياجات الأساسية (Basic Needs Poverty Indicator)

يحدد هذا المنهج خط الفقر على أساس تكلفة النظام الغذائي الأساسي للفئات الرئيسية حسب العمر، ونوع الجنس، والنشاط، بالإضافة إلى بعض المواد الأساسية غير الغذائية، وتجري بعد ذلك دراسة استقصائية تحدد نسبة السكان داخل الأسر المعيشية التي يكون استهلاكهم (أو في بعض الأحيان دخلهم) دون هذا الخط. وقد يتألف النظام الغذائي الأساسي من أقل الأغذية تكلفة التي تلزم لتلبية الاحتياجات التغذوية الأساسية، أو النظام الغذائي العادي للكبار في الخمس الأدنى للاستهلاك، أو ما يعتبره الباحث كحد أدنى لنظام غذائي لكنه مقبول. واختيار العناصر الغذائية وغير الغذائية الداخلة في هذا النهج هو بالضرورة اختيار تحكمي.

الإنتاجية (Productivity)

تعني توفير الظروف للبشر حتى يتمكنوا من زيادة إنتاجيتهم (علاقة الكمية التي يتم إنتاجها بعوامل أخرى كالعمل، ورأس المال المادي، والطاقة)، بمشاركتهم مشاركة فاعلة في عملية توليد الدخل وفي العمالة بأجر. ولا يكون عنصر النمو الاقتصادي هذا، إلا نموذجاً من نماذج التنمية البشرية.

ثالثاً

مفاهيم ومصطلحات تتعلق بالمرأة والتنمية
Women & Development

منهج "المرأة والتنمية" مبني أساساً على أن عمليات التنمية ستسير بصورة أفضل وتزداد فعالية إذا قدرت مجهودات المرأة داخل البيت وخارجه، بدلاً من تركها لحالها تستخدم وقتها بطريقة "غير منتجة"، أو بصفة أصح، بدلاً من أن يبقى إنتاجها يتسم بالاختفائية الشاملة واللامكافئة. ويشير هذا البعد أيضاً إلى قمع النساء اقتصادياً في الهياكل الاجتماعية والطبقات، ويرى أن المرأة الفقيرة المهمشة أقرب للرجل الذي ينتمي للطبقة نفسها منها إلى المرأة المنتمية إلى طبقة أخرى. وأخيراً، يؤمن مؤيدو هذه الطريقة للمعالجة بأن تحرير المرأة لن يحدث إلاّ بفضل ثورة تستطيع التخلص من هياكل قمع الطبقات الاجتماعية.

وترى كاثرين ستاندت (Kathleen Standt) في كتابها Women, Foreign Assistance and Advocacy Administration أن مسألة "المرأة والتنمية" هو التأكيد على رغبات النساء وما يقمن به في الأسرة والمجتمع، وإعطاؤهن الفرص والمهارات والموارد التي تمكنهن من أداء هذه الأعمال التنموية. وتعتمد سياسة المرأة والتنمية على رسم برامج تخطيط أكثر عدالة ومنطقية.

المرأة في التنمية (WID)

هو اختصار للمصطلح الانجليزي (Women In Development)، وقد انصبت الجهود الأولى في سبيل إدماج المرأة في عملية التنمية على إبراز الأدوار المهمة التي تؤديها النساء، وعلى إعداد الوثائق عن وضع المرأة الذي لا يتسم بإنصافها في المجتمع، ولا ضمن عملية التنمية. وتحليل الجنس (المقسم على أساس ذكر وأنثى)، يتناول أنشطة ومسؤوليات كل من النساء والرجال، والآثار المتماثلة أو المتباينة التي قد تتركها السياسات وأنشطة البرامج والمشاريع على كل منهما.

ينطلق بُعد "المرأة في التنمية" من الافتراض القائم على أن المرأة غائبة تماماً عن تفكير المخططين في مجال التنمية، وأنها مبعدة عن عملية التنمية. ويؤكد هذا البعد على أن إقصاء المرأة من التنمية لا يؤثر سلباً على المرأة فحسب، وإنما ينجم عنه أيضاً فشل المشاريع التنموية وعدم فعاليتها. ويرى البعد نفسه أن إدماج المرأة في أنشطة التنمية التي تخص مجموع السكان، قد يجعل هذه الأنشطة أكثر جدوى وفعالية. ويركز منهج "المرأة في التنمية" على أدوارها الإنتاجية واحتياجات النوع الاجتماعي العملية الخاصة به. وهو يوجه إلى النساء مباشرة مشاريع خاصة تحاول أن تجعلهن في مستوى الرجال نفسه أو على الأقل تساعدهن على ذلك.

لقد تغيرت مواضيع "المرأة في التنمية" مع مرور الزمن، عندما تجاوب المحللون مع الضغوط الخاصة بتغيير الاتجاهات السائدة في مجال التنمية. ووصفت كارولين موزر (Caroline Moser) في كتابها Gender Planning in the Third World المواقع الجديدة هذه كانتقال من اتجاه "الرفاه" (Welfare Orientation) إلى الاتجاهين التاليين:

- موقف المساواة في الحقوق (Equal Rights).
- موقف محاربة الفقر (Anti-poverty)، مع التأكيد على ربطه بالاحتياجات الأولية (Basic Needs)، والتشديد على الفعالية.

وكثيراً ما تلجأ معظم الحكومات أو المنظمات الدولية المتعددة الأطراف إلى طريقة المعالجة هذه: المرأة في التنمية (WID) تلاؤماً مع الحلول المفروضة عليها بسبب الانكماش الاقتصادي الشامل وسياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية.

المرأة والتنمية (Women & Development) (WAD)

نهج انبثق في النصف الثاني من السبعينيات، ويركز على العلاقة بعملية التنمية بدلاً من مجرد التركيز على الإستراتيجيات ودمج المرأة في التنمية. ويقر هذا النهج أن الرجال في العالم الثالث الذين ليس لهم مرتبة متميزة قد تأثروا كذلك عكسياً بهيكلية التفرقة ضمن النظام العالمي، لكنه يولي القليل من الاهتمام لتحليل العلاقات الاجتماعية للجندر ضمن الشرائح الاجتماعية.

الجندر والتنمية (Gender & Development) (GAD)

هو التحول من تنمية المرأة إلى تنمية النوع الاجتماعي، باعتبار أن عدم إدماج المرأة بالأنشطة الحياتية كافة هو نتيجة لسياسة المجتمع السلطوية، التي لم تؤثر سلباً على النساء فحسب، بل وعلى الرجال أيضاً، فأدت إلى قولبة عقلية الرجل الذي آلت إليه السلطة عن طريق الموروثات، والتقاليد، والفهم الخاطئ للدين، حيث ساهم بذلك في تكوين الوضع الدوني للمرأة، وإن لم يستفد الرجل من ذلك، إلا أنه أتقن تلبية متطلبات القالب الاجتماعي. وتنمية النوع الاجتماعي هي تنمية الرجل والمرأة معاً، ومن ثم يحاول هذا المدخل تنمية الوعي بالنوع الاجتماعي، وأهليته في دعم مسار التنمية؛ بمعنى أن يوحد الجنسين ليشكلا قوة واحدة تجمع البعدين الذكري والأنثوي لتحقيق التنمية الحقيقية المطلوبة.

ويسعى هذا المدخل إلى فهم إخضاع المرأة عن طريق تحليل العلاقة بينها وبين الرجل في إطار عوامل مهمة ومتصلة؛ مثل الطبقات الاجتماعية، والأنظمة، والعرق، والدين، والسن. ويركز على الكفاءة إلى جانب التعرف على الفرص من أجل تحسين التوزيع للموارد والخدمات، وتحقيق العدالة بين النوعين في سياسات برامج التنمية ومشاريعها.

كما يسعى إلى البدء بتلبية الاحتياجات العملية للنوع الاجتماعي لضمان الغذاء والمسكن والماء والاستقلال الاقتصادي، حتى يستطيع الفقير أن يؤمن احتياجاته الأساسية، إضافة إلى أن العمل الجماعي داخل المجتمع، وتوحيد قواه ضروري للتغلب على عدم المساواة داخل المجتمع نفسه، وإذا ما تم ذلك، فإن باستطاعة الرجل والمرأة معاً تطوير الرؤى الخاصة، وابتكار إستراتيجيات للتغيير، وتحديد المشروعات الاجتماعية الخاصة بهما معاً وتنفيذها.

ولهذا، يعتمد مدخل النوع الاجتماعي والتنمية على إستراتيجية ذات حدين من أجل الاعتراف بمصالح المرأة في مجال التنمية كما يلي:

- إجراءات خاصة بالرجل والمرأة معاً.
- مراعاة مصالح الرجل والمرأة في البرامج العامة.

وبما أن المرأة تنطلق من موقع دوني نسبياً، فإن من المحتم أن تحوز على دعم ومساندة خاصة حتى تصبح قادرة على المشاركة والاستفادة التامة.

مما سبق يتبين أن مدخل النوع الاجتماعي والتنمية يجب أن يأخذ في عين الاعتبار ما يلي:

1. تحليل الأدوار المختلفة للنساء والرجال داخل المجتمع الواحد، ومعرفة العلاقة التكاملية بينهما.

2. التعرف على توزيع القوة بين النساء والرجال في المجتمع، وتقوية الاعتماد على الذات للأفراد والمجتمع.
3. تفهم أن للرجال والنساء أدواراً مختلفة تتأثر بصورة مباشرة وغير مباشرة بالمشاريع التنموية.
4. إن التنمية التي لا تناسب المرأة لا تعتبر تنمية، ومشاكل التنمية يجب النظر إليها من خلال منظور المجتمع المحلي متضمناً النساء. كما أن الحلول المقترحة يجب أن تعكس رأي أفراد المحلي، وبخاصة النساء.

ونهج المرأة والتنمية برز في الثمانينيات كبديل للتركيز على المرأة في التنمية، وهذا النهج لا يعنى بالمرأة كحالة بذاتها، ولكن بالبناء الاجتماعي للجندر وتحديد الأدوار المحددة، والتوقعات للمرأة والرجل. وهو يحلل طبيعة مشاركة المرأة ومساهمتها في إطار العمل المنجز؛ سواء في المنزل أم خارجه، بما في ذلك الإنتاج غير السلعي مقارنة بدور الرجل، ويعكس المبدأ العام/ الخاص الذي يستخدم عادة في التقليل من شأن الواجبات العائلية والمنزلية التي تؤديها المرأة.

تتطرق هذه النظرة ليس للمرأة وحدها، وإنما للعلاقات بين المرأة والرجل، ولإدراك الأسباب التي تكمن وراء تعيين الأدوار الثانوية والدنيا في المجتمع دائماً للمرأة مقارنة بالرجل.

وترى كاث يونغ (Kath Young)، المبادئ الأساسية لمنهج النوع الاجتماعي والتنمية (GAD) على النحو التالي:

- تدمج المرأة في عملية التنمية في مواقف ثانوية، تابعة للرجل.
- لا يمكن إدراك حياة المرأة أو الاختيارات المتاحة لها بمعزل عن علاقتها مع الرجل الذي يملك السلطة لتوسيع هذه الاختيارات أو تقليصها.
- لا يكوّن النساء والرجال أصنافاً متجانسة، بل يصنفون أيضاً حسب العرق والطبقة الاجتماعية والدين أو عوامل أخرى.
- يحتاج مخططو التنمية إلى أخذ حياة النساء والرجال بصفة كاملة في الحسبان، مع الاهتمام في آن واحد بالأدوار الإنتاجية والإنجابية والمجتمعية، وليس فقط بكل دور على حدة.

وفي السياق ذاته، ترى كارولين موزر في كتابها تخطيط النوع الاجتماعي والتنمية (Caroline Moser: Gender Planning and Development) أن هذا المنهج (GAD) يؤكد على أن التركيز على النساء فقط يتجاهل المشكلة الأساسية، وهي تلك التي تخص مكانتها المتدنية مقارنة بالرجل.

إذن، إن هذا المنهج:

- يهتم بما يقوم به النساء والرجال مع الاعتراف بذلك وتقدير مجهودات الجنسين في بناء المجتمع.
- ينظر إلى تأثير برامج التنمية ومشاريعها على كل من النساء والرجال.
- يؤكد على مساهمات النساء والرجال في مشاريع التنمية وبرامجها.
- يؤكد على استفادة النساء والرجال من مشاريع التنمية وبرامجها.

- يبين أن مساهمة المرأة في المشاريع والبرامج لا يعني بالضرورة استفادتها منها.
- يهتم بالعلاقة بين النساء والرجال، ويعمل على فهم الأسباب الجذرية للتفاوت في الفرص والحقوق والواجبات والمكانة بين النساء والرجال، وذلك للعمل على معالجتها.
- يؤكد على ضرورة تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين في المشاركة في الفرص والسيطرة على الموارد والاستفادة من ذلك.
- ينظر إلى قضايا النوع الاجتماعي في نطاق الإطار العام للمجتمع وخلفيته التاريخية.
- يأخذ في الاعتبار أدوار المرأة الثلاثة في المجتمع، ويعمل على تخفيف العبء عنها.
- يهدف إلى تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، كي تكون عنصراً فاعلاً في المجتمع، يشارك في بنائه ويجني ثمرة تقدمه.
- يعمل على تكريس كل الجهود والموارد المتاحة لتقليص الفوارق وزيادة مساهمات المرأة في التنمية واستفادتها منها.

إدماج قضايا النوع الاجتماعي ضمن التيار الرئيسي للتنمية

(Gender Mainstreaming)

هي عملية تعزيز لفت النظر لقضايا التمييز بين الجنسين بشكل فعال في عملية التنمية، عن طريق ربط قدرات المرأة بمساهماتها بقضايا التنمية الكبيرة؛ مثل السكان، والبيئة، والفقر، وشح الغذاء، والطاقة، والتحضر. وهذا الربط يوفر التبرير المنطقي للاستفادة من الموارد المتوفرة على نطاق كبير لأغراض التنمية التي لم تتمكن حتى الآن من دعم النساء ودمجهن في برامج خاصة لمعالجة قضاياهن.

ويشمل المصطلح ضمناً السياسات والبرامج والمشاريع التي تأخذ بشكل صريح احتياجات المرأة في الاعتبار.

مدخل المرأة والرفاهية (Welfare Approach)

يهدف هذا المدخل إلى ضمان الحصول على والتمتع بالعناصر الأساسية للحياة من صحة وتغذية وتعليم ومسكن ودخل، وكل ما هو مهم لتحقيق ضروريات الحياة الأولية؛ أي أن هذا المدخل يهدف إلى معالجة مشكلة تضرر المرأة وتظلمها وضعف إمكانياتها، من حيث الحصول على متطلبات الحياة الأساسية مقارنة بالرجل.

ومن المعروف أن نسبة الأمية وسط النساء أكبر من الرجال بنسبة 20% في بعض الأقطار الأقل نمواً، كذلك فإن الصفوف المدرسية المخصصة للأولاد أكثر من تلك المخصصة للبنات، بالإضافة للعادات والممارسات الاجتماعية والتربوية التي يشجع البعض منها على تعظيم الرجل داخل الأسرة، حيث يقدم له أجود وأكبر نصيب من الأكل، ما يترتب على ذلك ضعف صحة الأنثى.

بالإضافة إلى ذلك، فإن حوالي 90% من النساء في البلاد الأقل نمواً لا يتمتعن بدخل مالي خاص، نسبة لعدم وجود الوقت الكافي للمشاركة في العمل وعدم وجود الإمكانيات المشجعة على التحاقها به.

ويعني هذا المصطلح بصورة عامة الحالة التي تتحقق فيها الحاجات الأساسية للفرد والمجتمع من غذاء وتعليم وتأمين ضد كوارث الحياة. ويستخدم هذا المصطلح في إطار التمكين، بطريقة محددة تشير إلى الفجوة بين النساء والرجال في الحصول على الموارد والخدمات. إذ يعتبر هذا الوضع خطوة أساسية في إطار التمكين. فليس الهدف من الحصول على الموارد والخدمات أن تكون المرأة مستفيدة فقط، بل ينبغي أن تكون مشاركة أيضاً، ومتمكنة من حقوقها. بعبارة أكثر تحديداً، إذا وفر المشروع للمرأة خدمات فقط، بصورة لا تؤدي إلى مشاركتها فيه، فإن هذه المرحلة تعد مرحلة أولية تعمل على تضييق الفجوة في فرص اللامساواة في الخدمات والموارد بين الرجل والمرأة. ومن أنواع الخدمات الأساسية، التي تذكر في هذا المجال، خدمات التعليم، ومحو الأمية، والصحة، ومياه الشرب والري، والسكن، والمواصلات.

شاع هذا المدخل في الفترة بين 1950 و1970، وهو يعترف بالدور الإنجابي للمرأة، ويهدف، من خلال إدماجها في التنمية، إلى جعلها أمّاً بدرجة أفضل مما يجعلها منتفعة "سلبية" (Passive) من التنمية. أما الاحتياجات التي يعتبرها هذا المدخل إستراتيجية، فتتمثل في توفير الغذاء ومقاومة سوء التغذية وتنظيم الأسرة. ومن المعلوم أن هذا المدخل، الذي يكرس الدور التقليدي للمرأة ولا يمثل تحدياً للمجتمع الرجالي، قد قوبل إيجابياً من قبل حكومات عربية عدة.

مدخل السيطرة والعدالة في التوزيع (Control & Access)

ظهر هذا المدخل في عقد الأمم المتحدة الخاص بالمرأة للفترة 1975-1985، الذي ركز على ثلاثية المساواة والتنمية والسلام. ويهدف هذا المدخل إلى إشراك المرأة في التنمية من خلال إعطائها فرص المشاركة نفسها وإنصافها حتى تؤدي أدوارها الثلاثة بما يضمن لها سبل النجاح.

ويخضع هذا المدخل إلى مدى إرادة الدول السياسية التي تتم بموجبها تطبيق القوانين، في حالة وجودها، بهدف التقليص من الهوة الموجودة بين القانون والوضع السائد في مختلف الميادين الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية.

ويهدف هذا المدخل إلى سد فجوة عدم المساواة بين المرأة والرجل، وإلى تذليل عقبة سيطرة الرجل على المجتمع والأسرة، حيث يدعو للمشاركة الكاملة للمرأة في جميع الأنشطة والموارد. كما يهدف بصورة أساسية إلى دفع المرأة وتعزيز قدراتها، عن طريق الاستفادة من الموارد المتاحة من أجل مشاركة المرأة مع الرجل في اتخاذ القرار، والعمل لزيادة الدخل، وتعزيز قدراتها ومهاراتها العلمية والثقافية، إضافة إلى أن هذا المدخل يشجع على إرساء مبدأ العدالة في توزيع الموارد الأساسية داخل المنزل وخارجه، حتى يرتفع مستوى رفاهية الحياة للرجل والمرأة معاً. يشمل هذا العدالة في توزيع الأكل، وخدمات التعليم، والصحة الوقائية والعلاجية، والملبس، والمسكن، وتوزيع موارد زيادة الدخل، وفرص العمل.

مدخل المشاركة (Participation)

يهدف هذا المدخل إلى المشاركة الكاملة للمرأة مع الرجل في جميع أنشطة التنمية، وبخاصة المجالات الاقتصادية والاجتماعية. ومن المعروف الآن أن المرأة تسجل نسبة ضئيلة كعضو في البرلمان والعمل السياسي، ومنهن من وصلت إلى المناصب السياسية والدبلوماسية العليا

كرئيسة وزراء، أو وزيرة، أو سفيرة؛ أي أن المرأة تفتقر إلى تنشيط وفعالية دورها في المشاركة على المستوى العالمي والدولي، وفي عمليات اتخاذ القرار، والإدارة، والتخطيط والمتابعة، والتقييم، لكسر حاجز السيطرة الأبوية والتفرقة الاجتماعية والتربوية بين الجنسين. وبناء عليه، يجب تشجيع ودفع المشاركة الشاملة والكاملة بين الجنسين.

مدخل التمكين (Empowerment)

هو أحدث المناهج المستعملة لإدماج المرأة في التنمية، وقد ظهر في نهاية الثمانينيات. وهو أكثر المناهج تداولاً باعتباره يعترف بالمرأة عنصراً فاعلاً في التنمية، وبالتالي يسعى إلى القضاء على كل مظاهر التمييز ضدها، من خلال توفير الأدوات التي تضمن إنجاح مشاركتها بالاعتماد على الذات. ويعزز هذا المدخل مكانة المرأة في المجتمع، ويزيل المعوقات القانونية التي تعرقل مسيرتها التنموية.

ومن ميزات هذا المدخل أنه يرمي إلى تغيير العلاقات النوعية داخل الأسرة والمجتمع، من خلال رفع مستوى الوعي، وتغيير الواقع، وفقاً لإستراتيجيات طويلة المدى تعتمد على الدعوة والاتصال والقانون. ويعتبر هذا المدخل جزءاً لا يتجزأ من مدخل المشاركة، حيث يهدف أساساً إلى تدريب وتعزيز قدرات المرأة القيادية والإدارية في اتخاذ القرار، والتخطيط، والتنفيذ. لذلك، فقد أبرز هذا المدخل أهمية المرأة كعضو فعال في المشاركة والمساواة مع الرجل في دفع عجلة التنمية، وهو يهدف بصورة أساسية لتسليح المرأة بجميع العناصر اللازمة لأداء دورها الفعال، وتحقيق رفاهية المرأة كعضو مشارك في المجتمع والأسرة.

مدخل الرعاية (1950) (Welfare Approach-1970)

يفترض هذا المدخل أن الأسرة هي الوحدة التي يقوم فيها الرجل بالدور الإنتاجي، وتقوم المرأة بالدور الإنجابي، ويهدف إلى إشراك المرأة في التنمية لجعلها أمَّاً ذات وضع أفضل. ويعترف هذا المدخل بدور المرأة الإنجابي، ويسعى إلى مساعدتها لتلبية الاحتياجات العملية لهذا الدور، من خلال المساعدات الغذائية، وتنظيم الأسرة، وإجراءات درء سوء التغذية. ومن هذا المنطلق، تعتبر المرأة منتفعاً سلبياً من التنمية، لأنها تكون متلقية للرعاية. ولا يزال هذا المدخل الأكثر انتشاراً؛ لكونه لا يشكل تحدياً للمجتمع، ولا يضع المرأة خارج موقعها التقليدي. وقد صرفت 09% من مخصصات التنمية على مشاريع وبرامج الرعاية في تلك الفترة الزمنية.

مدخل المساواة والعدالة (1975) (Equity & Equality Approach-1985)

يهدف هذا المدخل إلى كسب العدالة والمساواة للمرأة في عملية التنمية، وذلك عن طريق زيادة مساهمتها في الإنتاج خارج المنزل، من خلال منحها فرصاً اقتصادية وسياسية متساوية مع الرجل. ويدرك هذا المدخل الدور الثلاثي للمرأة وهو (السعي إلى مواجهة الاحتياجات الإستراتيجية، من خلال التدخل المباشر للدولة، وتشجيع الاستقلال الذاتي السياسي والاقتصادي، وتقليل عدم المساواة مع الرجل). ويواجه هذا المدخل نقداً يقوم على أساس أنه يجاري الحركات النسائية في المجتمع الغربي، ويعتبر غير مفضل من الحكومات عامة.

مدخل مكافحة الفقر (Anti-Poverty Approach)

ظهر هذا المُدخل منذ السبعينيات، وهو يهدف إلى إدماج المرأة في التنمية من خلال زيادة إنتاجيتها، وذلك بغية القضاء على الفقر الذي يعتبر ظاهرة تخلف. ويطور هذا المدخل مدخل الرفاه الاجتماعي؛ إذ أنه يعتني بتحسين أوضاع الأسرة، وذلك بالبحث عن أساليب إنتاجية لتلبية الحاجيات وزيادة الدخل. ولقد أولته العديد من الحكومات عناية فائقة نظراً لما تستوجبه ضرورة القضاء على الفقر من تدخل ناجع بتوخي إستراتيجيات الغاية منها توفير الظروف السانحة لإخراج الفئات الفقيرة والمهمشة من حالة الفقر والتبعية للغير، ما حتم إنشاء المشاريع الصغيرة المدرة للدخل.

ولعل أشهر هذه المشاريع جمعية سيوا الهندية (SEWA- Self Employed Women Association) التي ظهرت في السبعينيات لمكافحة الفقر الذي كانت تتخبط فيه المرأة الهندية نتيجة الظروف الاقتصادية، ولمد يد المساعدة للنساء الراغبات في تحسين أوضاع أسرهن، بتكريس دورهن الإنتاجي، حتى وإن كان يشوب هذا الدور الفتور بسبب التمييز الذي يعرقل طموح المرأة. وأدى هذا التوجه إلى إبراز مدى الأهمية التي تعلق على المساواة بين الجنسين لبلوغ أهداف التنمية.

ومن المبادئ الأساسية للتنمية، التغلب على الفقر، ويتمثل ذلك في جعل المرأة الفقيرة قادرة على زيادة إنتاجيتها، ويعزى فقر النساء إلى أنه قصور في إنتاجيتها وضعفها في الحصول على الدخل، وليس نتيجة للتقليل من شأنها وإخضاعها، كما يشير إلى قدرة النساء على المساهمة في حلول مشاكلهن. ويعترف هذا المدخل بدور المرأة الإنتاجي، ويسعى إلى تلبية الاحتياجات العملية عن طريق المشاريع الصغيرة المدرة للدخل. إلا أن هذا المدخل يزيد من الأعباء على المرأة، إضافة إلى الأعباء المنزلية، وفوق ذلك أنه يستمر في التعامل معها ضمن موقعها داخل الأسرة أكثر من كونها إنساناً مستقلاً. ويعزى فقر النساء إلى أنهن لا يمتلكن الأرض، ورأس المال، إضافة إلى التفرقة النوعية في العمل والسوق.

مدخل الكفاءة (Efficiency Approach)

ظهر هذا المدخل في الثمانينيات وشاع في التسعينيات. وقد تم تبني هذا المدخل بسبب ظهور الأزمة الاقتصادية وما خلفته من برامج إصلاح وتكيف هيكلي أثرت على المستوى الاجتماعي، وأفرزت ضرورة إسهام المرأة في عملية التنمية، من خلال تصويب تدخلاتها، لضمان أوفر سبل النجاح للتنمية. ويأخذ هذا المدخل في الاعتبار، إضافة إلى الأدوار الثلاثة التي تقوم بها المرأة، قدرتها على تقديم الخدمات، وأيضا مرونة الوقت الذي تخصصه لتأدية نشاطها. ويفترض هذا المدخل أن المخططين التنمويين لم يأخذوا بعين الاعتبار القضايا الخاصة بالنساء، وكذلك قدرتهن على المساهمة في الإنتاج وتحسينه. ويهدف إلى أن تكون التنمية أكثر كفاءة وتأثيراً من خلال المساهمة الاقتصادية والمساواة الاجتماعية للمرأة، وأن مفتاح الحل لمفهوم المرأة في التنمية هو اقتصادي بحت، بحيث أن عدم فهم وتقدير دور المرأة سوف يؤدي إلى وجود مشاريع وبرامج غير متوازنة. إن النظرة المستقبلية لزيادة دخل النساء، يتأتى من خلال رفع كفاءتهن في أداء مهامهن الخاصة، وليس من خلال إشراكهن في أنشطة ومشاريع إضافية مدرة للدخل.

إن أخذ ما تستطيع أن تقوم به المرأة بعين الاعتبار أمر حيوي، وإن زيادة مهاراتها وتدريبها، وتعريفها بطرق زيادة الإنتاج، ورفع كفاءتها، وتقديم التقنيات الحديثة الملائمة لها، يؤدي إلى جعل عمل المرأة ذا إنتاجية وكفاءة أكبر على مستوى الأعمال الحرفية أو الزراعية المنزلية والموجهة للسوق.

مدخل التحرير (Emancipation Approach)

ارتبط هذا المدخل بالتنمية الاشتراكية، التي كان هدفها زيادة مشاركة المرأة السياسية، وتسخير عملها ليلائم متطلبات التنمية القومية، وقد أعطيت المرأة دوراً مهماً في الحزب السياسي. ويعتبر عمل المرأة جزءاً حيوياً من مقومات التنمية القومية. ولم يكن للمرأة والرجل سلطة مراقبة الإنتاج أو صياغة الأولويات السياسية، ولهذا فإن هذا المدخل يعترف بدور المرأة الإنتاجي ودورها في سياسة المجتمع، ويلبي احتياجات النوع الإستراتيجية، من خلال تحسين وضع المرأة الاجتماعي والقانوني. وتتم تلبية احتياجات النوع العملية بالنسبة للمرأة والرجل على حد سواء، من خلال توفير الدولة للسلع والخدمات الأساسية. ومع ذلك، فإن إعادة توزيع حجم العمل والمسؤوليات بين الرجل والمرأة كان محدوداً.

مدخل التمكين (Empowerment Approach)

هو عملية تمكين النساء وزيادة وعيهن عن طريق توفير الوسائل الثقافية، التعليمية والمادية، حتى يتمكن الأفراد من المشاركة في اتخاذ القرار والتحكم في الموارد التي تعنيهم. وهو مدخل حديث مصاغ من نساء العالم الثالث، يهدف إلى تمكين المرأة من خلال الاعتماد على النفس، لكن عن طريق الثقافة والتعليم والعمل والتوظيف. وإن التقليل من شأن المرأة لا يعد مشكلة يخلقها الرجال فحسب، إنما تشارك النساء أنفسهن فيها، ومن هنا تبرز ضرورة التعبئة الجماعية لزيادة الوعي لدى النساء، للتغلب على حالات التمييز في النوع الاجتماعي في المؤسسات، فليس كافياً أن تسعى المرأة للمزيد من التعليم من أجل التقدم، وإنما تحتاج لإنهاء التفرقة العنصرية ضد البنات في النظام المدرسي والوظيفي. ويلبي هذا احتياجات النوع الإستراتيجية بطريقة مباشرة من خلال تعبئة كاملة، وكذلك احتياجات النوع العملية، ويتفادى الربط بالحركة النسائية الغربية.

إن مدخل التمكين يعمل على تيسير توليد الوعي والإدراك لدى المرأة والرجل اتجاه مواضيع النوع الاجتماعي (Gender)، وتحليل أسباب وضع المرأة الدوني، ويشمل التدريب القيادي لتمكين مناصري المرأة من الاتصال والتفاعل مع النساء والرجال كأفراد أو مجموعات، ولتنظيم النساء لأخذ المبادرة بالتغيير. ويتم التركيز على توليد الوعي كونه الهدف المحوري والرئيسي لهذا المدخل في معظم الحالات. لذلك، فإن مدخل التمكين يعمل على تحريك الجماعات النسائية حول البرامج التنموية، للتأكد من أن النساء يمارسن سيطرة كافية ومعاملة متساوية كمشاركات ومستفيدات.

مدخل المشاركة (Participation Approach)

حتى يصبح الناس معتمدين على أنفسهم وذواتهم، فلابد من المشاركة في عملية التنمية في مراحلها كافة، ابتداء من التعرف على المشكلة، وإيجاد الحلول، والتخطيط، والحصول على

الموارد، وصولاً إلى النتائج المطلوبة. ولا بد أن تعامل المرأة كمشارك كامل الأهلية في دورة المشروع، ولا ينظر إليها كمستفيد فقط. وهذا يعني أنه يجب أن تسقط الاعتبارات والتقاليد التي تمنح الرجل حق القرار والسيطرة، باعتبار أن المرأة لا تملك الكفاءة، لأن هذه الاعتبارات تضعف عملية التنمية من منطلق تعزيز عدم المساواة. ويجب أن تؤدي المشاركة إلى التغلب على مظاهر التمييز النوعي.

وبغض النظر عن مستوى العدالة والكفاءة وموقعهما في الميزان، فإن التنمية المطلوبة والمراد تحقيقها هي تغيير التفكير والمفاهيم في إطار كلا المستويين: الفرد، والمؤسسة.

لقد واجهت المشاريع التي حاولت إعطاء النساء فرصاً متساوية في المجتمعات السلطوية صعوبات شديدة. إن فرص المساواة لا تعطى من خارج المجتمع (البرنامج التنموي)، ولكنها تؤخذ من داخله، وهذا يتطلب عملاً فعالاً لتمكين الرجال والنساء معاً في المجتمع

المراجع والمصادر

- الوحدة القياسية الأولى "التبصير بقضايا الفقر والتنمية ودور المشروعات الصغيرة للنساء في التنمية" 1996، مصر: مركز خدمات التنمية.
- مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، 1996، "محاولة تعريب مصطلح Gender والتعريف بالمفاهيم التي تستخدمه".
- يونيفيم، "وجهة نظر أخرى: دليل تدريب العاملين على مستوى القاعدة على التحليل الجندري".
- أوكسفام، "تقرير الورشة التدريبية للمدربين في شرق أفريقيا أورشا"، تنزانيا، 1989.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1996، تقرير التنمية البشرية.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1995، تقرير التنمية البشرية.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1992، تقرير التنمية البشرية.
- بدري، بلقيس 1996، "دليل تدريب النوع الاجتماعي"، الخرطوم.
- صندوق الأمم المتحدة للسكان، "دمج النساء في صلب قضيتي السكان والتنمية".
- Moser, Caroline 1993 "Gender Planning and Development" Routeledge UK.
- Parker Rani and other, 1995. "Gender Relation Analysis".
- A Guide for Train